أبعاد العولمة إشكالات الألفية الجديدة

د/ مبروك رايس أ/: حريز هشام

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر-

الملخص: لقد كثر الحديث خلال السنوات الأخيرة عن العولمة وسال مداد الكثيرين من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع وتناولها حتى الفنانون وعلماء الطبيعة والبيئة بالدراسة والتحليل، ومن الطبيعي أن يتفاوت فهم هؤلاء جميعا للعولمة ومضامينها المختلفة، فلا يمكن حصر وتحديد العولمة في مفهوم واحد مهما اتصف هذا المفهوم بالشمول والدقة، فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يهتم بالعولمة بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العالمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن عالم الاجتماع يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر والمخدرات وازدحام المدن والإرهاب بالإضافة إلى بروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافي الذي يهمه ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وترابطها مع بعضها بعضاً، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية ، لذا أصبح من الضروري التمييز بين "العولمة الاقتصادية و"العولمة الثقافية"و"العولمة العلمية و"العولمة الاجتماعية "، و"العولمة" السياسية ، فلا توجد عولمة واحدة.

Résumé: Pendant ces dernières années on a trop parlé de la mondialisation et qui a fait couler beaucoup d'encre par des penseurs politiciens. Economiste sociologue et même par des artistes écologiste et spécialistes de l'environnement par des études et analyses il est normal qu'on donne plusieurs explications de la mondialisation on peut pas limiter ou lui donner une seule explications quel que soit la certitude l'économiste qui se concentre sur les nouveautés économiques mondiales et la nature de la période actuelle des accumulations des capitaux a l'échelle mondial s'intéresse à la mondialisation différemment au monde politique qui voie l'incidence sur les conséquences de l'évolution mondiale et la technologie moderne sur l'état et son rôle dans un monde qui se rétrécit du jour au jour le sociologue observe l'apparition des phénomènes et mutations mondiales contemporaines explosions démographiques la pauvreté la précarité drogue toxicomanie écologie environnement la surconcentration urbaine le terrorisme...il s'agit de noter qu'une société civile bien structure apporte une compréhension du phénomène de la globalisation différente de celle de l'homme de culture qui s'occupe plutôt des phénomènes d'acculturation dialogue des civilisations et l'interdépendance entre ces phénomènes a savoir les probabilités de dominances et règne une culture de consommation qui menace le système de valeur spécifique aux sociétés il est impératif et important alors de distinguer entre globalisation économique scientifique sociale et politique pour conclure qu'il n'y pas une globalisation unique

mots clé/ -globalisation économique-globalisation financière-nouveau millénaire-mutations économiques

تمهيد:

لقد كثر استخدام مصطلح العولمة واتسع نطاق تداوله خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي (منذ بداية التسعينات) ولم يقتصر الحديث عنه على المستوى الأكاديمي فحسب وإنما أيضا على مستوى أجهزة الإعلام والتيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية المختلفة ، ودلك يعود أساسا لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية العميقة التي يشهدها العالم اليوم.

والحقيقة إن العولمة ليست ظاهرة جديدة في فكرتها بل هي حلم داعب الكثير من الفلاسفة والمفكرين في توحيد الإنسانية ضمن إطار واحد تسوده العدالة والسلام وفي ظل العالمية التي طرحتها المبادئ والرسالات السماوية السامية تسقط الحواجز النفسية والفكرية والجغرافية والطبقية.

إن ما تحمله العولمة من أفكار ومبادئ طبقت من قبل أقوياء العالم ومارسها الملوك عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية، و باستقرائنا للتاريخ يتبين أن العولمة المعاصرة ليست جديدة، ولا هي وليدة وقتنا الحاضر فهي ظاهرة نشأت مع ظهور الإمبراطوريات في القرون الماضية ففي السابق حاولت الإمبراطوريات- مثل الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الفارسية- أن تصبغ الشعوب التي تبسط نفوذها عليها بثقافتها، وتسعى لترسيخ هذه الثقافة في مختلف جوانب حياة هذه الشعوب. وقد عملت هذه الإمبراطوريات لتوجيه قيم هذه الشعوب وتقاليدها وحضارتها، وفق أنماط الحياة التي تريدها فكانت هذه الخطوة نحو العولمة.

وان اختلفت المسميات أو الغطاء الإيديولوجي للإصلاحات الجارية في حين أن جوهر هذه الأخيرة هو نفسه السيطرة – ما فوق الحكومية، وما فوق الوطنية-،أي سيطرة أقلية على شعب بلد معين، ومن ثم على شعوب كل العالم

ومع انهيار الشيوعية وانفجار الاشتراكية من الداخل ها هي اليوم الرأسمالية تبشرنا بولادة جديدة اسمها الأصلي دكتاتورية السوق العالمية وكنيتها العولمة.

وعلى ضوء ما سبق ذكره فانه يمكننا القول بان الإنسان عولمي بطبعه كلما امتلك القوة أو أتيحت له الفرصة لذلك.

أولا : ماهية العولمة

إن العولمة ليست إسقاطا منعزلا، ولكنها تطور للحداثة جرى على السنن التي تنمو بها الظواهر جميعها وجوهر ذلك هو التفاعل بين مجموعة من الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والعلمية والتكنولوجية في كوكبة مترابطة يتأثر كل واحد منها بالآخر ويؤثر فيه، رابطة بين مناطق العالم وبين الأفراد والشعوب والحكومات، موهنة الحدود العازلة بينها.

أ : مفهوم العولمة

العولمة مصدر على وزن "فوعلة" مشتق من كلمة "العالم" كما يقال "قولبة" اشتقاقا من كلمة "قالب"، فالتعبير صحيح من الناحية اللغوية، ولكن يبقى علينا أن نعرف معناه والمقصود منه، حتى يمكننا الحكم عليه، فالحكم على الشيء فرع من تصوره كما قال علماء المنطق قديما.1

ترجع جذور كلمة العولمة من مدلول العالم، ويعد كل من (OliverReiser) و (B. Davise)أول من نحت فعل يعولم To Globlize ، وذلك في أربعينيات القرن العشرين بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط حيث تنبأ بحدوث تآلف بين الثقافات وصولا إلى ما أسمياه بالنزعة الإنسانية العالمية. وفي هذا الإطار فإن كلمة Globalتشير إلى ما هو عالمي أو كوني، ولا يفضل الكثير من الاقتصاديين والمختصين العرب استخدام لفظ العولمة لعدم وجود أصل لها في العربية ، وبدلا منها يستخدمون كلمة الكونية نسبة إلى الكون والكوكبية نسبة إلى الكوكب ، وفي حين أن الفرانكفونيين يفضلون استخدام عبارة (Mondialisation) نسبة إلى الكوكب في الفرنسية LeMonde ، ويبدو عموما أنه يفضل استخدام العولمة بإرجاعها إلى أصلها الانجلوسكسوني وجعلها اسم علم أجنبي يشار إليها بالجلوباليزيشن كما هو حال أسماء العلم الأجنبية.

وهناك العديد من التعريفات للعولمة، و لم يتم التوصل إلى تعريف جامع مانع لها، وهي تعبير جديد على لغتنا فهي مترجمة قطعا ، وهي مصطلح يتسم بكثير من الغموض لان

العولمة ليست مصطلحا لغويا قاموسيا جامدا يسهل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة بها ، بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقا في جميع الاتجاهات لتوصيف عمليات التغيير المتواصلة

إن المرء يكاد أن يحار في كيفية إلمامه بموضوع العولمة أو فهم حقيقته، خاصة أن كل باحث أو مفكر يركز في تحليله على جانب واحد من العولمة كالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الإعلامي أو الاجتماعي...الخ، ورغم هذا التخصص في التحليل والدراسة فانه أثير الكثير من الجدل حول لفظ كلمة العولمة، ولم يتفق على معنى علمي ومنهجي جامع للمصطلح ومفهومه، ولهذا نجد أن تعار يف العولمة تعددت بتعدد نشاطاتها، ومن هنا كانت الصعوبة في صياغة تعريف يصف بدقة هذه النشاطات المتعددة، فهناك من المفكرين من يعرفها من الجانب التاريخي حيث يعتبرها الحقبة التاريخية التي أعقبت الحرب الباردة منذ سقوط جدار برلين، بينما يعرفها آخرون بأنها مجموعة من الظواهر الاقتصادية مثل تحرير الأسواق ورفع كافة القيود على انتقال الأموال والسلع والخدمات والأفكار والأفراد عبر الحدود وخوصصة الأصول وتخلي الدولة عن أداء أهم وظائفها التقليدية كالرعاية الاجتماعية، وهناك من يعرفها من الجانب التكنولوجي حيث عرف تطورا عظيما جعل من الكون قرية صغيرة وسوقا واحدة تتميز بالمنافسة على كافة المستويات وبانخفاض تكاليف الإنتاج والنقل والمواصلات، ويرى أحرون بان العولمة تشير إلى عملية " تعميق ميدا الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي "

أما الفريق الأخير فانه يعرف العولمة بأنها هيمنة للقيم الأمريكية، لاسيما وان هذا المصطلح شاع في التسعينات بعد انهيار المعسكر الشيوعي، واستفراد أمريكا بالعالم، ولاسيما عندما طالبت أمريكا دول العالم بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية بقصد سيطرة الشركات العابرة للقارات على الأسواق العالمية، وكنتيجة لما يسمى "اتفاقية واشنطن" التي صاغ بنودها العشرة الاقتصادي الأمريكي "جون وليماصن "سنة 1989 بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي،

وتبنتها الإدارة ومجلس الشيوخ الأمريكيين وبعض مسؤولي البنك وصندوق النقد الدوليين، وتم اختيارها بغرض تطبيقها كمرحلة أولى لإصلاح الأنظمة الاقتصادية في دول المعسكر الشيوعي سابقا*. مما يؤكد أن العولمة بثوبها الجديد أمريكية المولد والنشأة.

إلا أننا نرى انه من الضروري طرح أهم التعريفات الخاصة بها محاولين بذلك تعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم بغية الخروج بتعريف بسيط شامل موحد علمي منهجي.

1 – العولمة لغة هي:" تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا ". 2

2 – " هي عملية تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعا أم رأسمالا أم عمالة أم تكنولوجيا أو غير ذلك".3

3– تعرف على أنها : " مجموعة من الإجراءات أو المسارات التي تسمح بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات انطلاقا من هياكل (Structure) تقوم بتقييم عوامل الإنتاج المادية وغير المادية بصفة منظمة على أساس قواعد عالمية ".

4– يعرف كل من ها نسن بيترمارتين و هارلد شومان العولمة على أنها: "تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها ، بحيث تمتد من السوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا. "4

5– يعرف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمة والذي يفضل أن يستخدم مكانها الكوكبة على أنها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع و السياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية".5

6– كما يعرف الدكتور جلال العظم العولمة على أنها:" وصول نمـــط الإنتاج الرأسمـــالي عـــــند منتصف القرن الماضي تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل

والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج تجمعات المركز الأصلي والدولة والعولمة بهذا المعنى هي، رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كـــانت رسملته على سطح النمط ومظاهره قد تمت."

7- أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD " يعرف العولمة على أنها: "زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي وأسواق رأسمال, كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأسمال والتجارة على المستويين المحلي والدولي ".6

وهناك من يعرفها انطلاقا من تفاصيلها فيذكر أن العولمة هي اختراق للسيادة، والآخر يرى أنها تمييع الدولة الوطنية في الكيان العالمي.7

8- يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضا على أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل المرحلة الأولى في التجارة الدولية, أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة التي أصبحت السائدة في العصر الحالي.8

وفي سياق التاريخ الاقتصادي يمكن القول بأن البشرية عرفت الميول إلى زيادة العلاقات المتبادلة في تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وكذا المعلومات منذ حوالي خمسة قرون، وفي الفترة ما بين القرن الثامن عشر ونهاية القرن العشرين، شهدت البشرية مراحل تطورية عديدة تختلف تسميتها باختلاف مناهج الفكر الاقتصادي9 لهذا يرى البعض بأن العولمة بدأت في الظهور والتزايد في منتصف الثمانينات، وهذا مع التوسع المتزايد في التقنية خاصة في مجال الإعلام والاتصال10، ويمثل عام 1991 في رأي الكثير من المنظرين خطا فاصلا في تاريخ البشرية، فهو يمثل بداية عصر نهاية التاريخ كما لقبه « فوكوياما »، فإنه يمثل أيضا العام الذي استخدم فيه مصطلح العولمة لأول مرة على يد منظر العولمة « رونالد روبرستون** *». لذا ظهور العولمة لم يكن فجأة و لم تأت من فراغ، قد يكون ما حدث هو اتساع نطاقها والتركيز عليها ومحاولة فرضها في ظل متغيرات سياسية وعلمية مواتية.

وفي هذا السياق يمكننا أن نشير إلى أن هناك من يقسم مراحل العولمة المعاصرة كما يلي: 11

ب : مراحل العولمة

1 : المرحلة الأولى: 1870-1913

رغم الكساد الذي أصاب العالم في مطلع سنة 1890 إلا أن الاقتصاد العالمي كان يميل إلى كونه أكثر إنفتاحاً في هذه الفترة.

وازدهرت التجارة والناتج بسبب نظام قاعدة الذهب وهي الفترة التي سميت بالنظام الذهبي الكلاسيكي.

– المرحلة الثانية: 1913-1944

تميزت فترة مابين الحرب العالمية الأولى والثانية بانهيار النظام الذهبي الكلاسيكي وباستمرار نسبي في معدلات التجارة، ثم حدثت بعض التقلبات في عام 1930 بسبب الكساد الكبير الذي أضعف الاقتصاد العالمي ثم استعادت التجارة العالمية بعض الانتعاش بعد عام 1932-1937 حيث زاد الناتج العالمي بنسبة 3.9% ونمت التجارة العالمية بنسبة 5.8%.

– المرحلة الثالثة : 1945-1970

بدأت مرحلة جديدة من التكامل والتي أطلقت عليها بعض الكتابات العصر الذهبي للرأسمالية ، واستمرت اتفاقية بروتن وودز منذ 1944 واعتمدت على قوة الدولار كبديل لقاعدة الذهب.

وتعد هذه الفترة بداية لظاهرة العولمة المعاصرة والتي تميزت بظهور المؤسسات الدولية في مجال التمويل والتعاون التجاري في الصناعة بين الدول المتقدمة، يضاف إلى ذلك المنظمات الاقتصادية والتحكم في حرية انتقال عوامل الإنتاج.

– المرحلة الرابعة: 1970-1990:

تميزت هذه الفترة بحرية التجارة في السلع والخدمات، لاسيما حرية رؤوس الأموال، وترابط أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم بين الدول بعضها البعض، ويؤثر

السوق المالي العالمي على البيئة الاقتصادية إلى حد كبير، وتتمتع رؤوس الأموال عن باقي عوامل الإنتاج بكونها أكثر قدرة على التنقل.

وهناك تقسيم آخر لـ DEEPAK NAYYAR 1 لتحرير الاقتصاد العالمي والتشكيل التدريجي للاقتصاد الكوني، بدأت المرحلة الأولى في منتصف خمسينات القرن العشرين وتمثلت في التحرير الواسع للتجارة العالمية، أما المرحلة الثانية فكانت في أواخر الستينات وتمثلت في تحرير أنظمة وقواعد الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى نمو كبير في الاستثمار العالمي، وأخيراً بدأت مرحلة التحرير المالي منذ منتصف الثمانينات، بمعنى تحرير القطاع المالي من القيود المفروضة على تحويل وانتقال رؤوس الأموال وهكذا تكاملت الجوانب الاقتصادية لعملية العولمة لتشمل تحرير التجارة العالمية والاستثمار العالمي والنشاط المالي العالمي.

من خلال ما سبق نقول بأن مصطلح العولمة زاد شيوعا خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وأصبح واسع التداول، ومن المفروض أن أي ظاهرة لها أزمنة وعصور ومراحل، وعليه لا يمكن القول بأن العولمة كانت قائمة دائما أو هي مجرد امتداد للمراحل التاريخية السابقة، وإذا كانت العولمة تعني حركة لدمج العالم فحركة دمج العالم قديمة كل القدم، وإذا كانت تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية فإن ربط العالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية وبالتالي بروز نظام اقتصادي عالمي موحد ومجتمع عالمي واحد، فإن العولمة غير موجودة حتى الآن والعالم الحالي هو امتداد للعالم القديم، فلهذا لا يوجد إجماع حول ولادة العولمة كواقع اقتصادي، وربما ثقافي وسياسي معيش، وليس من السهل تحديد لحظة بروز العولمة ، كما أنه ليس من السهل الإجابة على الأسئلة حول متى برزت العولمة؟ وهل كانت العولمة موجودة دائما، أم ارتبطت بالتطورات التكنولوجية الراهنة ؟ وهل العولمة ظاهرة حياتية قديمة أو جديدة ؟

إن كل تصور من التصورات السابقة المختلفة حول تاريخ العولمة يستند إلى فهم محدد لهذه الظاهرة سواء بقدمها أو بحداثتها، لأن الدعوة لدمج العالم ليست حديثة فهي قديمة كل القدم. كما لا يمكن فهم العولمة كأنها ارتبطت بمرحلة التطورات العالمية الراهنة، فلهذا من الصعب تحديد فترة تاريخية وبروزها كحقيقة حياتية، ومن هنا يمكننا القول بأن الاختلاف

حول مفهوم العولمة يعود في جزء منه إلى الاختلاف حول نشأتها أو النظر إلى نتائجها أو انطلاقا من رفضها أو تقبله والترويج لها*.

ويمكننا أن نقول بان جوهر العولمة يكمن في ما يلي :

- انتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة للجميع
- زيادة التقارب والتشابه بين المجتمعات و المؤسسات والجماعات
- إزالة الحواجز و الحدود بين الشعوب والدول

ثانيا: أبعاد العولمة

ما يظهر لنا من دعوة العولمة حتى اليوم أنها فرض هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية من الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وخصوصا عالم الشرق، والعالم الثالث، وبالأخص العالم الإسلامي، فالولايات المتحدة بتفوقها العلمي والتكنولوجي وبقدرتها العسكرية الهائلة، وبإمكانياتها الاقتصادية الجبارة وبنظرتها الاستعلائية ترى نفسها أنها سيدة العالم. وذلك من خلال فرض السياسات الاقتصادية التي تريدها عن طريق المنظمات العالمية التي تتحكم فيها إلى حد كبير، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. كما تعني فرض ثقافتها الخاصة التي تقوم على فلسفة المادية والنفعية وتبرير الحرية إلى حد الإباحية، وتستخدم أجهزة الأمم المتحدة لتمرير ذلك في المؤتمرات العالمية، وتسوق الشعوب إلى الموافقة على ذلك بسياط التخويف والتهديد، أو ببوارق الوعود والإغراء، وعليه فإننا نري أن للعولمة خمسة أبعاد رئيسية وهي:

أ: البعد الثقافي

إن كثيرا من المبدعين والعلماء الباحثين في ميادين الثقافة والإعلام والاتصال يقفون في حيرة أمام ظاهرة العولمة ولاسيما من طبيعة ثمار عولمة الثقافة، لأن الأمر لم يعد يتعلق بعولمة الثقافة ،أي بجعل الثقافة الإنسانية عالمية مثل عولمة علوم الطبيعة والهندسة والطب وكل شؤون الحياة الإنسانية، وإنما بثقافة العولمة التي باتت تعبر عن سياسة الأمر الواقع ، فبوسائل حديثة جد متطورة لاسيما وسائل الإعلام القوية المؤثرة تمكنت من فرض ثقافة جديدة مختلفة تماما عما

ألفناه في حياتنا السابقة في القرن العشرين ،لان الثقافة التي تملك وسائل الاتصال القوية ووسائل صناعة الثقافة والرقابة عليها هي التي أخذت تهيمن اليوم عن طريق القنوات الفضائية والانترنيت، مما يؤدي إلى غلبة نماذج معينة من القيم الأخلاقية وأنماط معينة من السلوك والذوق، إن الكلمة المؤثرة قديما فقدت الكثير من تأثيراتها اليوم، وحلت محلها الصورة التي لا يقف حاجز اللغة أمام تأثيرها، فالذي لا يفهم اللغات الأجنبية يكتفي بالصورة المعبرة.

وحتى نتمكن من الإحاطة بشكل جيد بالبعد الثقافي للعولمة نرى انه من الضروري التطرق لماهية ومفهوم الثقافة حيث نرى بأنها مجموع جوانب الفضاء التواصلي البشري، أي إدراك البشر لواقعهم والدلالة التي يسندونها له والمشاريع التي يتبنونها لتغييره وتحريره، دون تمييز أو حصر، وتتنوع الثقافة إلى "ثقافة عالمة" تستند لمعايير الكتابة وأساليب النقل التربوي و"ثقافة شفهية" هي العمق الشعبي لتقاليد المجتمع الفكرية و العقائدية والسلوكية12 ،و بعبارة أخرى يمكننا القول بان الثقافة امتداد لتأريخ وإرث حضاري وإنساني ولكن لو أردنا التمسك بهذه الثقافة التي رست على أسس علمية وتاريخية وتطورت موضوعيا كما هو الحال منذ أن نشأت الثقافة والفن فطريا حتى السريالية، لقيل إننا ماضويون عفا علينا الزمن وغفا. فثمة جديد يتفاعل مع روح الشباب وروح العصر ونحن بعيدون عنه وغير قادرين على استيعابه 13، لاسيما وان هناك العديد من المنابر والرموز الثقافية المحلية والإقليمية والعالمية يروجون للعولمة الثقافية ويفكون رموزها، وتعقد بصددها المؤتمرات والندوات واللقاءات التلفزيونية المباشرة بل وصل الأمر حتى إلى كتابة النظريات والبحوث العلمية وبالتالي فهي سياسة واضحة لم تعد تقبل التأويل، إن حالة ثقافية من حالات الأمر الواقع ينبغي استقبالها أولا وقبولها ثانيا وممارستها أخيرا.

" إن الثقافة هي السلاح الذي اخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتصاص ثروات الشعوب لان تكريس القيم الثقافية الوافدة على شعوب العالم يسهم إلى حد كبير في تسويق منتجاتهم وعلى العكس من ذلك فأن تسويق المنتجات الاقتصادية لشركاتهم ساهم بشكل كبير في نشر قيم وأخلاقيات العولمة. إن نشر ثقافة الاستهلاك والوجبات السريعة يحول البشر إلى قطيع لا يفكر ويلهث وراء بطنه ولهوه وأخر موضات الأزياء والروك، وكما قال أحدهم فأننا في ظل العولمة يراد لنا أن نأكل ونلبس ونفكر كما يفكرون هم، لذلك أصبح وجود محلات

الماكدونالد هي رمز لانفتاح أي بلد وتقدمه.إن الانفتاح الثقافي أصبح مرادفا لعولمة الجنس ونشر الإباحية بلا قيود في أرجاء العالم عبر شبكات الفضاء والإنترنت، كما إن البغاء أصبح معولما له انتشاره الجغرافي بلا حدود بعد أن كان محدوداً ومنعزلاً." 14

إن الإعلام المدموج الذي اخذ يتحد بقوة لفرض قيمه ونفوذه هو أهم إرهاصات العولمة، فقد تحول الأعلام إلى أداة محتكرة بيد مجموعة من الأشخاص يرسمون الحدث قبل أن يقع ويخلقون القيم والأخلاقيات التي تتناسب مع مصالحهم ولقد أكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الآن حين قال بعد انتهاء حرب الخليج الثانية (إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي).15

وفي الأخير يمكننا أن نقول بان العولمة الثقافية تهدف إلى نزع الخصوصية الفردية ومحو الهوية الذاتية والقضاء على التعددية الثقافية وحق التنوع الثقافي وصهر الثقافة العالمة في ثقافة واحدة ، وتحطيم كل الثوابت الدينية والفكرية والأخلاقية للوصول إلى بناء إنسان هامشي يذوب في بحر المادية لان أنصار العولمة لا يعترفون بالهوية الشخصية سواء هوية الفرد الواحد أو المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة.

ب: البعد الاجتماعي

إن العولمة تهدف إلى جعل العالم قرية كونية صغيرة، ولهذا فإنها تعمل على دفع التقارب والانسجام والالتقاء بين المجتمعات والتفاعل والتآلف بين الحضارات والمتتبع للتاريخ يلاحظ أن القوى الاجتماعية مرت بمراحل عديدة بدءا بالأسرة ومرورا بالقبيلة والتجمعات القومية والدولية وفي النهاية إقامة مجتمع إنساني موحد تسوده العدالة والمساواة وحرية التنقل والتعبير والنشر (ما تبشرنا به العولمة)، إلا أن الحقيقة والواقع يجعل الدولة مضطرة إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية ودعم الفقراء والمعوزين وإلغاء التامين على الطبقات الدنيا والفئات الأكثر تعرضا للمخاطر أو الاضطلاع بالأشغال العامة ولقد استطاعت أسواق المال العالمية محاربة الاشتراكية الديمقراطية، وتمكنت من القضاء عليها (المقصود بالاشتراكية الديمقراطية هو التوليف بين عمالة ممولة بالعجز في الميزانية مع دولة رعاية اجتماعية شاملة وسياسات ضريبية

تقوم على العدالة، وقد استمر الأخذ بالاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا حتى أواخر السبعينات، ومارست السويد هذه السياسة حتى أوائل التسعينات).16

ولقد جاء في مقال أعده وترجمه الدكتور إبراهيم استمبولي بعنوان العولمة ماذا تعني نشر بجريدة البرافدا بتاريخ 2004/01/17 ما يلي:17 ومهما نظّر العولميون ـــ الأمميون الحاليون فان العولمة تسبب فرزاً عميقاً في المجتمع وفق درجة التملك. أما المجتمع الديموقراطي، خصوصاً في بلدان الاشتراكية سابقاً، فلم يعد له وجود بعد أن انقسمت تلك المجتمعات إلى "سوبر أغنياء"، وفقراء بالمعنى البسيط والدقيق للكلمة. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية ـــ قلعة العولمة ـــ فقد انخفضت أجرة العمل حوالي 10% من قيمتها الفعلية خلال العشر سنوات الأخيرة. هذا ما يعلنه صراحة معارضو العولمة في أمريكا، بينما ينكرونه ويتسترون عليه خبراء الاقتصاد ـــ العباقرة في روسيا ـــ أصحاب التوجه الغربي، ومن خصوصيات العولمة الحالية هو حصول تبدلات بنيوية في سوق الاستهلاك في البلدان الغربية المتطورة اقتصادياً. ذلك إن البضائع والخدمات التي كانت متوفرة للأغنياء فقط في السابق كانت تدريجياً تصبح في متناول الطبقة الوسطى. أما الآن يجري تناقص فعلي في الموارد والخدمات ذات الطابع الشعبي الواسع. بينما النخبة تسبح في سوق السلع الفخمة والعجائبية. و هذا يحصل ليس لان المواطن الأمريكي قد أصبح مؤخّراً في مصاف الأثرياء. وهنا قد يتبادر للذهن سؤال عن العلاقة بين العولمة وبين انخفاض مستوى معيشة الأمريكي أو الروسي أو الألماني. الجواب بسيط للغاية. عندما يتحول راس المال الوطني، في مثالنا الأمريكي أو الروسي أو الألماني، إلى راس مال عابر للحدود، حينها فانه يفقد بقايا ما يسمى "الوطنية"؛ ذلك أن الشركات الفوق ـــ قومية، الأمريكية وغيرها، وبعد أن تتحرر من انتمائها لأية دولة، تبني مصانعها ومؤسساتها أينما يحلو لها بمجرد أن تتوفر اليد العاملة والمواد الخام الرخيصة. بالتالي فان الأمريكيين وغيرهم، الذين اعتادوا على أجور عمل ممتازة لقاء أعمالهم الرفيعة، سيفقدون أماكن العمل وبعدها الأجور العالية. كما انه، وهذا هو الأهم، لن يعود هناك مفهوم "خيانة الوطن" بالنسبة لذلك "المواطن العولمي"، طالما أن مفهوم الوطن بحدوده المعروفة سابقاً لم يعد له وجود بالنسبة لذاك "المواطن المعولم". بل ينشأ لديه مفهوم جديد هو"البيت"الذي يبنيه أو يشتريه حيث يجد الراحة فيه في لحظة ما. 18

وبالرغم من تقلص مهام الدولة وانتشار وتفشي البطالة وتقليل برامج الرعاية الاجتماعية، إلا انه في نظام العولمة يزداد الاهتمام بمختلف النشاطات الإبداعية للفرد خاصة في جوانبها الفكرية، وبروز مجتمعات المعلومات و الفكر، بالاظافة إلى تنامي الاهتمام بالبحوث والتطوير سعيا إلى إقامة نظام أكثر يسرا وأكثر إشباعا للحاجات وأفضل من حيث ظروف المعيشة والمشاركة والإدارة الذاتية.

ج : البعد العلمي والمعلوماتي

تعتبر تقنيات المعلومات في العصر الحديث من أهم ركائز تطورا لدول وازدهارها ، ولهذا نجد الكثير من الدول قد لجات إلى وضع خططا وطنية لتقنية المعلومات ، تتفاوت أهدافها وتطلعاتها من دولة لأخرى، حسب تطور هذه لدول وبيئاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وخصائصها الإستراتجية، ولقد صدرت أول خطة وطنية للمعلوماتية عن "المعهد الياباني لتطوير استخدام الحاسب" عام 1972 بدعم من وزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية حيث تضمنت هذه الخطة استثمار حوالي 65 بليون دولار في مشاريع معلوماتية فيما بين 1972 و1985 ، ولهذا تعتبر اليابان أول دولة في العالم تضع خطة وطنية لتقنية المعلومات ، والجدير بالذكر أن تبني الخطط الوطنية يمكن أن يدعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير؛ فالهند مثلا استطاعت أن تزيد صادراتها البرمجية بنسبة 50% كل سنة، لأربع سنوات متتالية من خلال تبني خطة وطنية لتقنية المعلوماتية صدرت سنة 1998، وتوالت بعد ذلك كثير من الدول إلى وضع خطط وطنية لتقنية المعلومات، والجدول التالي يبين تاريخ بدء أول خطة لتقنية المعلومات في بعض الدول.

الجدول رقم: (01) بداية خطط تقنية المعلومات في بعض الدول

الدولة	تاريخ أول خطة	الـــدولة	تاريخ أول خطة
اليابان	1972	السوق الأوروبية المشتركة	1983
فرنسا	1978	استراليا	1984
تايوان	1980	البرازيل	1984
سنغافورة	1980	اسرائيل	1984
كوريا الجنوبية	1982	الهند	1998
بريطانيا	1982	مصر	1998

المصدر: رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات لاتصادية العالمية ، اطروحة دكتوراة دولة ، جامعة الجزائر، ص 85.

ونتيجة لهذا تطور التكنولوجي الهائل لاسيما في مجالي المعلوماتية والاتصال أصبحت الدول تنقسم إلى بلدان غنية بالمعلومات وأخرى تفتقر إليها، بل أكثر من ذلك حيث صنفت المعلومة من الموارد الاقتصادية الاستراتيجية "تخضع لقانون العرض والطلب، ولاعتبارات السوق، كما يمكن تصديرها واستيرادها". وتعبيرا عن الأهمية المستقبلية لتكنولوجيا المعلومات في زيادة ثراء الأمم أو فقرها يتصور الخبير"مايكل فلاهوس" (أن المجتمع الأمريكي سيكون في العام2020على شكل طبقات معلوماتية يدعى « مدينة البايت». ففي القمة هناك سادة العقل « من طراز الملياردير بيل جيتس أحد أقطاب تكنولوجيا المعلومات» يليهم في المرتبة عمال الخدمات الراقية أو العاملون في تكنولوجيا المعلومات، ثم العمال اليدويون « العبيد السيبرانيون»، وفي الدرك الأسفل من المجتمع هناك الناس الضائعون، وهم الذين تجاوزتهم ثورة الكومبيوتر تماما)*

د : البعد الاقتصادي

إن العولمة لما يبدو لنا مما سبق ذكره في المبحث الأول ما هي إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وأنها حلقة من حلقاته وكانت نتاج تطور للحداثة التي هي حصيلة النهضة الأوربية، وما قامت عليه من أسس حققت لها ما حققته من تقدم علمي وفكري و

ثقافي وما ولدته من قوة مادية كبرى، وسلطان لراس المال لدرجة إن ابرز سمة للاقتصاد العالمي في هذه المرحلة تتمثل في حركة السلع والخدمات وراس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية وهي مرتبطة بما حققته تكنولوجيا الاتصال والمواصلات والمعلوماتية التي جعلت العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة إلا أن السؤال المطروح ما هي الأسباب والدوافع التي تدفع هؤلاء المستثمرين والمضاربين إلى تصدير رؤوس أموالهم للاستثمار و المضاربة بالخارج؟ ولماذا لا يتم الاكتفاء باستثمارها في مواطنها الأصلية ؟

لقد تحدث وأجاب الكثير من العلماء ورجال الفكر الاقتصادي على هذا التساؤل ويتفق اغلبهم على أن الدافع الرئيسي يتمثل في الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي ومحاولات الخروج منها، وتشكل العلاقة الجدلية القائمة بين الأزمة وسبل تدبيرها المحور المحرك لديناميكية النظام الرأسمالي وتطوره، ولفهم حقيقة الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي وسبل تدبيرها وكيف شكلت مصدرا لتطور النظام الرأسمالي بدلا من أن يشكل سببا في انهياره، إن هذه الحقيقة أكدتها مختلف المدارس الاقتصادية رغم اختلاف منطلقاتها و توجهاتها هي أن معدل الربح يتجه في النظام الرأسمالي في الأجل الطويل نحو التدهور، فالمدرسة الكلاسيكية ترى بأن التدهور في معدل الربح على المدى الطويل نتيجة لاتجاه النصيب النسبي للريع من الناتج الداخلي الإجمالي نحو التزايد تحت تأثير قانون النمو السكاني (المالتوسي) وقانون تناقص الغلة وما يرافق ذلك من نمو واضح في نصيب الأجور وتدهور سريع في الفائض الاقتصادي المتبقي لدى الرأسماليين، أما عند كارل ماركس فان اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض في الأجل الطويل إنما يكمن في زيادة التركيب العضوي لراس المال (أي نسبة راس المال الثابت إلى مجموع راس المال)، أما عند اللورد كيتر فان التردي في معدل الربح على المدى الطويل (وقد اسماه كيتر معدل الكفاية الحدية لراس المال) إنما يرجع إلى النقص في الطلب الكلي الفعال الناجم عن اتجاه الميل للاستهلاك نحو التناقص مع زيادة الدخل19.

إن نظرية الدورة الاقتصادية (سواء تعلق الأمر بقصيرة الأمد المكونة من ثلاث سنوات مثل دورة كيتشن أو دورة جاجلر المكونة من عشر سنوات أو الطويلة المكونة من خمسين أو ستين سنة مثل دورة كوندراتيف) تؤكد وتفسر ظاهرة تناقص معدل الربح على المدى الطويل، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية في اغلب الأحيان بمرحلة قصيرة نسبيا من

الازدهار ثم تليها بعد مرحلة طويلة نسبيا من الأزمة ومن هنا صيغت وانطلقت المقولة الشهيرة التي تؤكد على إن تاريخ الرأسمالية عبارة عن سلسلة من الأزمات الدورية في كل أزمة يشرع النظام في البحث عن سبل تدبير أزمته بدلا من علاجها، حيث يكون الهدف هو إنتاج نفس الظروف والشروط السابقة للإنتاج والتراكم على الصعيدين الداخلي والخارجي ثم السقوط بعد ذلك في أزمة جديدة.

ومن دون الدخول في التفاصيل والخوض في دراسة وتحليل جوهر النظام الرأسمالي فان الشواهد التاريخية تثبت وتؤكد مدى تطرف الحلول التي لجأت إليها الرأسمالية، للتخفيف من تناقضاتها وتخفيف أزماتها الهيكلية، فالاستعمار والحروب شكلت الحلول الأكثر تطرفا حيث كانت تؤدي إلى تهجير أعداد ضخمة من الموارد البشرية للتخفيف من حدة الانفجارات الاجتماعية كما كانت البلاد المستعمرة مجالا حيويا لاستيراد المواد الأولية وأسواقا لتصريف المخزون من الإنتاج السلعي الفائض ومجالا لاستثمار رؤوس الأموال الفائضة، ورغم أن فترة الاستعمار المباشر قد انتهت إلا أن تصدير الأموال إلى الخارج بمثابة الحل السحري للحفاظ على توازن النظام الرأسمالي وحمايته من الانهيار لذلك تركز الدول الصناعية الكبرى كل اهتماماتها على الدفاع عن استراتيجية اقتصادية تضمن من خلالها انفتاح جميع دول العالم أمام رؤوس أموالها وسلعها التي تشرف عليها شركاتها متعددة الاستيطان، ويقف اليوم وراء بلورة وتطبيق واستمرارية هذه الاستراتيجية كل من مجموعة الدول السبعة الأكثر تصنعا (منتدى السبع الكبار) والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ونادي روما، ومنتدى دافوس وحركة السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية وكذا المؤسسات الأمنية والعسكرية كمجلس الأمن والحلف الأطلسي.

وكنتيجة للعولمة تجري عملية إنتاج ثروات هائلة خلال فترة قصيرة جداً. فكما قال بول بريمر، الحاكم المدني الأمريكي السابق في العراق، ".. إن العولمة تنتج ثروات ضخمة للغاية، لكن سكان البلدان النامية يعانون على المدى القصير، ولذلك لا بد من ضمان موافقتهم بالوسائل الضرورية.. "20. ومن اجل ضمان مشاركة الدول النامية في العولمة تقوم الدول الغربية باستخدام " النضال من اجل الديموقراطية"، "الدفاع عن حقوق الإنسان"، و"محاربة

الإرهاب"، و"منع انتشار أسلحة الدمار الشامل". أما "النضال من اجل الديموقراطية" فيتضمن تمويل الغرب لمختلف الحركات السياسية،ـــ وربما بما فيها حركات إرهابية، المعارضة للسلطة الوطنية في البلدان النامية، والتي وتحت ذريعة " النضال من اجل الديموقراطية "، تعمل من اجل مشاركة البلاد في العولمة. وتتضمن المساعدة إعداد كوادر وقيادات المعارضة، الموارد والدعم المادي، البنى التنظيمية، بما في ذلك تنظيم الانقلابات الحكومية (ليس بالضرورة تنظيم الانقلابات بالطريقة الكلاسيكية أي عن طريق بعض أركان السلطة، بل غالباً ما يتم اللجوء إلى تنظيم التظاهرات الجماهيرية والعصيان المدني وخلق حالة خطر حرب أهلية وغير ذلك ـــ كما جرى في جورجيا مؤخرا، حيث إن الرئيس الحالي ساكاشفيلي قد تم إعداده في الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة المعارضة، ونفس الشيء ينطبق على الفيليبين، وهذه الاستراتيجية استخدمت تجاه فنزويلا وبيلاروسيا والآن تستخدم قي تونس ومصر وليبيا وسوريا ..الخ) أما "الدفاع عن حقوق الإنسان" فينطوي أحيانا على دعم الغرب للحركات الإرهابية والانفصالية على أراضى الدول النامية، مع اللجوء إلى العدوان لاحقاً ضد هذا البلد المعين تحت ستار " حماية حقوق الإنسان و الأقليات " ـــ وذلك في سبيل ضمان إشراكها في العولمة، كما حدث مع يوغوسلافيا. وأما شعار "محاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل" فيتم استخدامه من اجل "شيطنة" البلد المعني وتصويره كمصدر"للإرهاب"، غالباً مبالغاً جداً به أو كمصدر لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن ثم يتم تنظيم العدوان ضد هذا البلد من قبل تحالف الدول الغربية من اجل تأمين مشاركته في العولمة. وهذه الاستراتيجية استخدمت ضد أفغانستان وضد العراق.21

كما يرى الاقتصادي المعروف الدكتور رمزي زكي22 بان أهم البصمات بروزاً في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية. بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي مع العلم أن هذا الدور يكون أحيانا غير مباشر وغير ظاهر، فأصبح من الممكن الآن الحديث عن

مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره على المستويات الوطنية، وتصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية. والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بديناميكية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (الثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة خليفة (الجات).

وتبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية:23

– الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

– تنامي دور الشركات متعددة الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية.

– الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (التحول إلى اقتصاد السوق).

– تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.

– تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).

– بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

– تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، واثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.

– تعاظم دور المعلوماتية، و الإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

والجدير بالملاحظة أن تجد (العولمة) جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل، فإننا نجدها تضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.24

ويشير الخبراء(كتاب فخ العولمة وكتاب فقه العولمة ودراسة قام بها المركز العربي للدراسات المستقبلية) *فإن عشرين بالمائة (20 %) من السكان العاملين ستكفي هذا القرن للحفاظ على الاقتصاد الدولي، وان الثمانين بالمائة من البشر هم من العاطلين الفقراء الذين يعيشون على هامش العولمة وفتاتها حيث يمثلون السكان الفائضين عن الحاجة، ولا يمكنهم إلا العيش من خلال الإحسان والتبرعات وعمل الخير.

وفي الأخير يمكننا القول أن كل هدا يحدث بمباركة ودعم العديد من المؤسسات الدولية أهمها:

– صندوق النقد الدولي وهو المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

– البنك الدولي هو المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

– منظمة التجارة العالمية وهي المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

٥ : البعد السياسي

إن العولمة السياسية تعني عند الكثير من العلماء والمفكرين بأنها نقل لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها ، وبعبارة أخرى تصبح الدولة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسي

العالمي بل هناك الى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي.

أن فكرة تلاشي الدولة أو اختفائها هي فكرة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، قال بها كارل ماركس وغيره ، ولقد تصور محمد عابد الجابري في معرض تناوله لإشكالية العولمة في الوطن العربي بان العولمة كعالم تختفي فيه الدولة والأمة والوطن، وذلك بموجب كون نظام العولمة يتجاوز في أبعاده ومضامينه ركائز الدولة ومحدداتها، فنظام العولمة بما هو دعوة لتذويب الحدود ورفع الحواجز وإحلال الخوصصة، يحجم سلطة الدولة ويسلب صلاحياتها وأدوارها الحيوية، مما يجعله يكرس بشكل صريح أطروحة نهاية الدولة، وقد عبر الجابري عن هذا الموقف بوضوح في قوله "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن: نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية.[25]

إن المتتبع للإحداث يلاحظ بان دور المنظمات الدولية قد همش لحساب تعظيم الهيمنة العالمية لمؤسسات الدولة الأمريكية فمجلس الأمن القومي الأمريكي يكاد أن يحل محل مجلس الأمن الدولي ، والكونجرس الأمريكي الذي لم تعد تشريعاته وقفا عند حدوده الوطنية، كما هو شأن كل برلمانات الدنيا.. وأصل اختصاصاتها وإنما أخذ هذا الكونجرس يشرع للعالم بأسره فيصدر القوانين التي تصنف الدول إلى دول سافلة وأخرى طيبة وبدول إرهابية وأخرى مسالمة، ودول محاصرة وأخرى غير محاصرة. ودول يجوز فيها الاستثمار وأخرى تفرض عليها المقاطعة.. ودول تضطهد الأقليات الدينية فتستحق العقاب الأمريكي والعالمي ودول بريئة من هذا الاتهام، ودول يستحق إنسانها التمتع بحقوق الإنسان ومنها حق تقرير المصير، حتى ولو كان تعدادها أقل من مليون في تيمور الشرقية وأخرى لا يستحق إنسانها شيئا من ذلك حتى و لم بلغ تعدادها عشرات الملايين. كما هو الحال في كشمير والفلبين وبورما والبوسنة وكوسوفا وفلسطين ولعل إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون تحرير العراق أي قلب نظام الحكم في بلد عضو بالأمم المتحدة للأكبر دليل على ذلك.

الخلاصة:

هناك العديد من يعتقد خطا، بان العولمة وضع مستحدث صدر عن النظام العالمي الجديد، خاصة وانه في الظاهر يبدو إن قوامه هو العامل الاقتصادي، الذي يتأسس على الشركات المتعددة الجنسيات ومتعدية الحدود وحرية الأسواق والتجارة، وتوحد السلع والمنتجات والخدمات وتسهيل بل حرية انتقال البضائع والأموال الساخنة من دون حواجز أو موانع، وحرية انتقال الأشخاص المتميزين مهنيا وماديا، وما إلى ذلك والحقيقة، إن الاتجاه إلى توحيد بلاد العالم كان على الدوام أملا من اعز الآمال البشرية، عملت له عصرا بعد عصر بوسائل شتى وان حدث ذلك من دون إضفاء عليه عنوان أو وقع تحت مسمى العالمية.

ولئن كانت العولمة قد ظهرت لدى البعض كنتيجة للعامل الاقتصادي، ومن ثم فقد رأوا إن الاقتصاد هو السمة الأساسية للعولمة، فان النظرة البعيدة المتفتحة ترى إن أسلوب السياسة وعلم الاقتصاد يسمى في الأصل: الاقتصاد السياسيُ وان المعلوماتية هي القوة الخارقة التي تغني عن استعمال العنف فتدفع إلى الاستسلام بهدوء وترغيب، ومن دون إراقة نقطة دم، ولهذه الحقائق فان كثير من الناس يرون أن العولمة غزو اقتصادي يهدد الكيانات الدولية الصغيرة، فضلا عن أنها لمن لا يسيطر على تراثه بوعي غزو ثقافي يهدد الثقافات المحلية في كل مكان، ولكن رغم هذه التحديات فإنها لابد إن تثير فينا روح المقاومة والتفاعل الايجابي من استثمار هذه الظاهرة في اتجاهاتها المفيدة.

القدرة على نشر المعلومات وحرية تداولها بعيدا عن عوامل الرقابة والتقييد وتعقيدات الجغرافيا وسيطرة السياسة والكلفة المالية الكبيرة، وهذه مساحة واسعة من حرية الفكر والبيان، فإذا كانت المجلة أو الكتاب في عالم الأمس لا يصل إلا لمجموعة صغيرة من الناس وبشق الأنفس فانه في عالم اليوم يصبح في متناول الجميع، بل إن تداعيات العولمة وانفتاح عالم النشر المعلوماتي يفرض علينا استثمار هذه الحرية بشكل أعمق وأوسع.

إيجاد أسس التحصن الذاتي المبني على النوعية الثقافية المركزة والاستفادة الواعية من تقنيات تكنولوجيا العولمة بصورة سليمة مع تغذية مستمرة وتلقيح معلوماتي قوي للوقاية لإيجاد

بدائل متكاملة وقوية في مواجهة أدوات العولمة وقيمها التي اخترقت معظم الحصون الثقافية والفكرية والعقائدية التي وضعتها المجتمعات لحماية داخلها من الغزو الثقافي.

لابد للاقتصاديين في بلادنا من إيجاد التكتل والانصهار في وحدات مركزية متماسكة قادرة على المواجهة.

إن الفضاء الإعلامي والنسيج المعلوماتي من أهم أدوات العولمة في انتشارها وسيطرتها ولقد أصبح من الضروري على مجتمعاتنا إن تستخدم هذه الأدوات لنشر المعلومات السليمة والايجابية التي تحافظ على قيمنا، وأخلاقنا ومبادئنا وبذلك يكون للعولمة قدرات استثنائية للتغلغل وبالتالي للتأثير، ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب ما جاء في كلمة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (14 أكتوبر 2000)، حيث قالُ: إن العولمة بحاجة إلى ضبط لأنها تنتج شروخا اجتماعية كبيرة، وهي وان كانت عامل تقدم فهي تثير أيضا مخاطر جدية ينبغي التفكير فيها جيدا، ومن المخاطر ثلاثة: أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية، والواقع إن العولمة جزء من نظام عالمي تخضع له الشعوب والحكومات ولا يملك أحد منها إن يقف بمنأى عنه، ولذلك فان العامل النفسي هو الذي يجعلنا نتردد ونرتاب ونرتعب ونقف مشدوهين مبهورين، فإذا عالجنا الآثار النفسية المترتبة على الموقف الذي نتخذه إزاء ما يعج به عالمنا اليوم بمنتهى الحكمة، وبقدر كبير من الرشد الحضاري والوعي الإنساني، أمكننا إن نواجه الواقع كما هو في حقيقته وطبيعته لا كما نتوقعه أو نتوهمه.

الهوامش:

[1] احمد الذيب، مفهوم العولمة، الموقع الإلكتروني:
http:// Arab Ynet- Arabic news from Isrel, 18/07/2006, 22.20.

[*] من أهم تلك المبادئ: التقيد التام بالميزانيات لقليل العجز المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ضمان حقوق الملكية....وما إلى ذلك، لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك: د.وداد أحمد كيكسو: العولمة والتنمية الاقتصادية نشأتها تأثيرها تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002، بيروت، ص:19 وما بعدها.

[2] ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، درا الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2003، ص:11.

[3] سمير صارم، اوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا، 2000، ص:22.

[4] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000-2001، ص:05.

[5] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، عبدين، مصر،2002، ص:13.

[6] عبد الأمير سعيد، العولمة مقاربة في التفكير الاقتصادي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد: 356، ماي 2000، ص: 10.

[7] محمود خالد المسافر، العولمة وواقع الفقير في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد:107، ص ص: 113– 114.

[8] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2004، ص: 23.

[9] Gervasio Semend, Patrike Villieem, Mondialisation, Integration Economique et Croissance, Nouvelle Aproches, l'armatham, Paris, 1998, P : 07.

[10] عبد الأمير سعيد، مرجع سابق، ص: 10.

[*] يقسم روبرستون مراحل نشوء وتطور العولمة إلى خمسة مراحل هي: 1- المرحلة الجينية (1400-1870)، نمو المجتمعات القومية في أوربا، 2 مرحلة النشوء، تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة، 3- مرحلة الانطلاق (1870-1920)، ظهور مفاهيم كونية مثل المجتمع الدولي، ثم مرحلة الصراع من أجل الهيمنة (1965-1920).

[11] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص: 308.

[1] Eepak Nayyar, Globalization and Development Strategies, paper prepared for the unctad x, nov, 1999, p6.

[*] ولذلك نجد تعاريف مختلفة للعولمة انطلاقا من اعتبارها: ظاهرة كونية، حقبة تاريخية، مجموعة ظواهر اقتصادية، هيمنة للقيم الأمريكية، ثورة تكنولوجية،راجع في هذا، د. محي الدين محمد مسعد: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى1999، ج. م. ع،ص ص:41-48.

وحول الإطار النظري والتاريخي للعولمة يرجى الإطلاع أيضا على:

ـــ جوزيف رامز أمين: العولمة وآثارها على إفريقيا، في آفاق إفريقية، مجلة فصلية تعني بالقضايا الإفريقية، العدد14، صيف 2003، ص57-60.

ـــ د. محمد صفوت قابل: الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية الإسكندرية،2004/2003، ص15-25.

[12] قاسم حول، عولمة الثقافة وثقافة العولمة، الجزيرة الثقافية، العدد: 253، 2008/06/26، دون ذكر بلد النشر، ص: 55.

[13] السيد ولد اباه، اتجاهات العولمة إشكالات الألفية الجديدة، المركز الثقـــافي العربي،المغـــرب،2001، ص: 86.

[14] مرتضى معاش، العولمة رؤى ومخاطر، مجلة النبا، العدد: 35، الموقع الإلكتروني:

. , 10 :122004/07/18, –33,23mortada@annabaa.org

[15] مصطفى العبد الله الكفري، الاقتصاد السياسي و العولمـــة، مجلـــة الحـــوار المتمـــدن العـــدد: 869 – 2004/06/19، ص ص: 28.

[16] ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:40.

[17] إبراهيم استمبولي، العولمة مادا تعني.جريدة البرافدا 2004/01/17. انترنات 04/07/18 (بتصرف)

[18] عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، فلمنج للطباعة، مصر، 2002، ص:72.

* مايكل فلاهوس هو خبير في أحد أشهر بيوت الخبرة العالمية "بروقرس آند فريدوم"، راجع في ذلك: ميتشيو كاكو: رؤى مستقبلية، كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: د. سعد الدين خرفان، سلسلة كتب عالم المعرفة رقم 270، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت يونيو 2001، ص:168- 169.

[19] عبد السلام أديب، الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية ام استعمار جديد، ورقة مداخلة في إطار اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية اطاك المغرب، مجموعة الرباط يوم الخميس 12ابريل 2001.ص ص:4 – 17.

[20] إبراهيم استنبولي، العولمة أعلى مراحل الاستعمار، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 843، 2004/05/24، ص: 10.

[21] إبراهيم استنبولي، ص: 11.

[22] رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و اثارها على البلدان النامية، المعهد العـــربي للتخطـــيط، الكويت، 1993.

[23] محمد ادم، العولمة و أثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مجلة النبا، العدد: 42. مركز المدينة المنـــورة للعلوم و الهندسة2000، ص: 22-25.

[24] محمد الاطرش، الغرب و العولمة مالعمل، مجلة المستقبل العربي العدد: 229،1998.ص:106.

* كلمة المركز العربي للدراسات المستقبلية.حول كتاب فخ العولمة للكاتبين هانس بتر مارتن و هاراد شـــومان الطبعة الاولى.المانيا سنة 1996 عن دار روزفلت.

[25] محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد: 228، فبراير 1998، ص:19.